مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

العمل النّسوي الهشّ وتنامي العنف الجندري

من خلال دراسة حالة

سامية بوعبيد
باحثة تونسية

2023

- **بحث محكم**
- **قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**
- 28 شتنبر 2023

جميع الحقوق محفوظة © 2023

العمل النّسوي الهشّ وتنامي العنف الجندري

من خلال دراسة حالة

الملخص:

يعدّ الخطاب النّسوي في العالم العربي اليوم نسقا مؤثرا في المنظومة الفكرية والحسية التي تنظم حياتنا، وفرض نفسه كأداة لتحليل وفهم أحداث اجتماعية واقتصادية وسياسية بدءا بالعائلة ووصولا إلى النّظام السّياسي ككل. فالنّسوية تبدو في قلب الهشاشة التي تعيشها منطقتنا اليوم، وهي حقل معرفي لا يمكن تجاوزه، بل يجب طرح عديد التساؤلات التي من خلالها يقوم فعل التراكم المركزي لأي حقل معرفي ومؤسساتي، خاصّة بعدما برزت عديد الإشكاليات التي حالت دون إنشاء عدالة اجتماعية على أساس جندري غذتها ثقافة ذكورية. إنّ الحاجة أكيدة اليوم إلى فتح نقاش مفتوح وعمل تشاركي من أجل دراسة المعضلات التي تحول دون الرقي بمكانة المرأة في المجتمع وحمايتها من كل أشكال العنف، خاصّة الفئات التي تمارس مهنا هشة تجعلها عرضة لعنف متعدد الأشكال.

في هذا الإطار، سنقدم ورقة بحثية بعنوان «العمل النّسوي الهشّ وتنامي العنف الجندري» اعتمدنا فيها منهج دراسة الحالة للغوص في ظاهرة العنف لدى ذوات الأعمال الهشة وكشف أسبابها وأشكالها وطرائق الحد منها.

تقديم:

ظاهرة العنف الجندري هي ظاهرة عالمية غزت المجتمع الإنساني منذ القديم، ولم يتم التصدي لها إلا في نهاية القرن التاسع عشر لما انتفضت بعض الحركات النسوية الأوروبية مناهضة للعنف الجندري، ومطالبة بالعدالة الاجتماعية والحقوق السّياسية، ثم تطوّرت المطالب شيئا فشيئا نحو مناهضة ظاهرة العنف الجندري بجميع أشكاله، وانتشرت مثل تلك الحركات داخل المجتمع العربي، ولعل تونس من أوائل البلدان التي ظهرت فيها جمعيات نسوية تناضل ضد العنف الجندري منذ تسعينيات القرن الماضي، وقد وجدت في حزمة الحقوق الدستورية خير داعم لها. لكن رغم ذلك، فإن نسب هذه الظاهرة مازالت مرتفعة حسب نتائج البحث الميداني الذي وقع في تونس حول ظاهرة العنف ضد المرأة في صائفة 2009، والذي انتهى إلى أن 3، 2 %من النساء في تونس يتعرّضن للعنف بجميع أشكاله، ما أوجب تكثيف الأعمال البحثية حول هذه الظاهرة لكشف أسبابها وأهم تداعياتها ومحاولة الحد منها ومن آثارها على الفرد والمجتمع. وقد قمنا بهذه الدراسة معتمدين على منهج دراسة الحالة لتداول هذه الظاهرة لدى فئات هشة يصعب معها اعتماد المناهج الكمية للولوج إلى أسباب الظاهرة ونتائجها.

الإشكاليّة:

يتطرق موضوع البحث إلى ظاهرة العنف الجندري التي تحتد خاصة لدى الفئات الهشة التي تعيش خصاصة مادية تجعلها تقبل العمل في ظروف تغيب فيها أغلب الحقوق المعمول بها في التشغيل، وتصبح ضحية أشكال عديدة من العنف، سنتعرف عليها من خلال دراسة الحالة التي سنحاول معها الاجابات عن الأسئلة التالية:

*ماهي الأسباب التي أدت إلى تنامي العنف الجندري لدى المرأة العاملة في القطاعات الهشة؟

*ماهي أبرز أشكال العنف ضد النوع الاجتماعي لدى هذه الفئة؟

*ماهي دائرة العنف الجندري؟

*ما هي استراتيجيا الدولة التونسية للوقاية من العنف الجندري؟

فرضية الدراسة:

ساهمت الخصاصة والموروث الثقافي وعدم الوعي بمفهوم العنف في تنامي ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة.

المفاهيم:

- **الأعمال الهشة:** تضم فئة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين المساهمين في عمل الأسرة، والأشخاص الذين تقل حظوظهم في ترتيبات عمل رسمية، فيفتقرون إلى ظروف عمل لائقة والضمان الاجتماعي المناسب وفرصة فعلية لإيصال صوتهم من خلال النقابات والمنظمات المماثلة، وتعني الهشاشة من وجهة نظر اقتصادية عدم كفاية الدخل، كما تعني أيضا انعدام الاستقرار في الوضعية الاجتماعية على مستوى العمل والمداخيل؛ أي إنها تعني استحالة إشباع الحاجيات الأساسية للفرد(الحوار المتمدن، 1680، سبتمبر 2009).

- **النسويّة:** يرى عديد الباحثين أن النسوية ظهرت في الغرب أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وجاءت كرد فعل على نظام بطريركي أبوي رسخ لثقافات سائدة حملت صورة سلبية عن المرأة وقللت من شأنها وأهدرت حقوقها، فنتج عن ذلك التمييز احتقان اجتماعيّ في ظل نظام رأسمالي قاس وظروف اقتصادية متدهورة، وتاريخيا مرت النّسويّة بموجات عديدة بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الآن:

موجة أولى: من النّسويّة ركزت على المطالبة بالحقوق القانونية كحق التصويت، وحقها في ظروف عمل عادلة؛

موجة ثانية: تم التّركيز فيها على النّوع الاجتماعي وما يرتبط به من تميز ضدّها وعنف في المجال الخاصّ والعامّ؛

موجة ثالثة: اهتمت بطبقات الاضطهاد؛ بمعنى أن النّساء قد يعانين من التمييز بسبب الجنس والعرق والطبقة معا؛

الموجة الرّابعة هي امتداد لمنهج التّنويع والتّحرر من أي قوالب نمطيّة مسبقة مرتبطة بالفكر النسوي في ذاته[1]

- **العنف لغويا:** عنف: العنف الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق. عنف به وعليه يعنف عنفا وعنافة وأعنفه وعنفه تعنيفا، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره. واعتنف الأمر: أخذه بعنف.[2]

*__تعريف العنف من منظور علم الاجتماع:__ يعدّ العنف ظاهرة ملازمة للإنسان منذ القدم، وقد اعتقد ابن خلدون بأنها نزعة طبيعية في البشر «ومن أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان بعضهم عن بعض...»[3]. وتحدث في نفس الإطار عن هجوم البدو على الحضر، وعن العصبية التي تعبر عن استعداد فطري يدفع الفرد

1- مقال حول النسوية على الرابط: http://bitly.ws/QdEc

2- ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص257

3- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ج2، ص482

لنصرة قريبه بالدم والدفاع عنه. وتحدث هوبز عن الطبيعة البشرية، والتي هي في حالة تنافس دائم وهيمنة وعبر عن ذلك بجملة «حرب الكل ضد الكل» أما ماركس وروسو، فقد أقرا بوجود العنف غير أنه ليس طبيعة في البشر، بل أوجدته الحضارة والتوزيع غير العادل للثروة. أما دوركهايم، فيعتبر حالات العنف الموجودة في المجتمعات نتيجة للتحول من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات مركبة، بينما تحدث بارسونز على العنف في بعده الرمزي غير المحسوس، والذي يحقق نتائج أقوى من النتائج التي تحقق بالعنف المباشر أي المادي. وقد تحدث عن العنف الرمزي الذي تمارسه الطبقات الحاكمة، والتي تستغل في ذلك كل إمكانيات الدولة خاصة منها الإعلامية والمدرسة، لتمرر مشروعها الاقتصادي والاجتماعي والإيديولوجي. وقد انتقد ماركس لعدم إيلائه هذا العنف القدر الذي يستحقه، فهو المسيطر كذلك في العلاقات الاقتصادية وطرائق الاستهلاك ونوعية الاستهلاك. يقول بورديو: «العنف الرمزي هو عبارة عن عنف لطيف وعذب وغير محسوس وهو غير مرئي بالنسبة لضحاياه انفسهم وهو عنف يمارس عبر الطرائق والوسائل الرمزية الخالصة؛ أي عبر التواصل والتلقين والمعرفة».[4]

*_**العنف الجندري:** هو عنف يمارس على النوع الاجتماعي وضحيته المرأة؛ لأنها مرأة؛ أي إنه عنف على أساس الجنس، ويقوم قانون 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11غشت 2017 على مناهضة العنف ضد المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين والقضاء على كل أشكاله: البدني، النفسي، الاقتصادي، الجنسي وتتبع مرتكبيه والتعهد بضحاياه، وهم المرأة والأطفال (ذكر وأنثى)

منهج البحث: سنعتمد منهج دراسة الحالة الذي سنقدم من خلاله حالة عنف ومن خلال تجربتها، سنحاول فهم أشكال العنف الجند ري وأهم أسبابه ومراحله، وسنبحث في سبل الوقاية من العنف ضد المرأة.

التعريف بمنهج دراسة الحالة: هو أحد الدراسات الوصفية وأسلوب من أساليب البحث الوصفي الذي يزود الباحث ببيانات كمية وكيفية عن عوامل متعددة تتعلق بفرد أو مؤسسة أو عدد قليل من الأفراد من أجل الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة.

عرض الحالة: زينب هي فتاة في العقد الثالث من عمرها، انقطعت عن الدراسة في المرحلة الثانوية تنحدر من إحدى ولايات الوسط التونسي. اتجهت زينب نحو مدينة ساحلية أين تتوفر فرص العمل لكثرة الوحدات السياحية والمطاعم والمقاهي. اشتغلت زينب عاملة نظافة لدى مشغل في القطاع الخاص. سألتها عن العلاقة بالمشغل، فقالت كان مشغّلها في البداية يعاملها معاملة خاصة فيها لطف ولين، وكان يتابعها بنظراته أينما ذهبت، ويقول لها كلاما فيه إعجاب كبير، وكان عندما يستفرد بها في مكتبه يلامسها من وجهها وشعرها ويديها ثم يتحوّل إلى مناطق حساسة في جسدها كالأرداف والصدر. وكان يغدق عليها العطايا المادية كالهدايا والمال وبعد مدة استدرجها نحو ممارسة الجنس، وعندما مانعت عبر لها عن رغبته في الزواج وأقنعها بالزواج

4- bourdieu, la domination masculine, aux Etudions du seuil1998,p88

العرفي كمرحلة أولى إلى أن يتخلص من زوجته، فقبلت خوفا من غضبه عليها وطردها، وهي لا تملك موردا آخر غير عائدات عملها. تمت قراءة الفاتحة على انفراد وأعطاها قيمة مالية كمهر وأعلمها أنها أصبحت حلاله. كان يحذرها من الاختلاط ببقية العمال والحديث إليهم؛ لأنهم يحسدونها ويكنون لها الشر. كانت أساليبه في ممارسة الجنس عنيفة وعندما حملت منه وظهرت عليها علامات الحمل أجبرها على ضرورة التخلص من الجنين أو طردها من العمل، فتنازلت عن حملها في إحدى المؤسسات الصحية بطريقة الإجهاض الدوائي وكانت نادمة على عدم تناول وسائل منع الحمل، وقد أخطأت في ممارستها الجنس دون واق.

تبرير المنهج:

تتعرض النساء والفتيات في العمل لعدة أشكال من العنف، رغم القوانين والاتفاقيات الدولية المناهضة للعنف، والتي تعمل على الحدّ من جميع الانتهاكات التي تتعرّض لها المرأة عموما وفي مكان الشّغل خصوصا. قد لا تتوفر إحصائيات دقيقة حول العنف الذي يمارس على المرأة في الأوساط المهنية المتعددة، وقد يعود ذلك إلى قلة الدراسات التي تتناول هذا الموضوع في قطاعات متنوعة خاصّة الهشة منها وربما لصعوبة التواصل مع هذه الفئة أثناء العمل. وحتى المعطيات المتوفرة حول إحصائيات العنف الجندري في تونس تعود إلى البحث الميداني حول العنف ضد المرأة الذي أنجز في تونس سنة 2009 تحت إشراف الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، وهي مؤسسة صحية اشتغلت على موضوع الوقاية من العنف ضد المرأة منذ القرن الماضي. لذلك اعتمدتُ منهج دراسة الحالة لعاملة تمتهن عملا هشا التقيتها كأخصائية في علم الاجتماع في حصة تثقيف فردي حول الوقاية من العنف ضد المرأة، وأردت من خلال هذه الحالة الكشف على أنواع العنف الذي تتعرض إليه المرأة العاملة في هذه القطاعات والتعرف على بعض الممارسات المسكوت عنها، والتي قد لا تظهر بكل دقة في عمل ميداني شمولي باعتماد وسائل بحث كمية.

I - مراحل العنف من خلال الحالة:

من خلال ما روت الضحية سأبدأ بالتعريف بمراحل العنف التي تمر بها كل معنفة بقطع النظر عن أشكل العنف التي مورست عليها ومستواها المعرفي والشخص المعنّف، وسأستعين بما روته الضحية للتعريف بهذه المراحل.

1- إغواء الضحية Séduire: وهي الحلقة الأولى في سلسلة العنف الجندري، حيث يبدأ المعنف بإغواء الضّحية ويحيط بها من كل النّواحي، ليظهر لها شدّة تعلقه بها لتّصدق حبه واهتمامه، وقد تبرر عدم تركه المجال لها لتتصرف بكل حرية؛ لأنه يحبها ويغار عليها؛ وذلك من حقه بل وتعتز بذلك في بعض الأحيان وتتباهى به، وهو أسلوب يعتمده الحبيب بدرجة أولى وكذلك الأخ والأب بدعوى الحب الشّديد والخوف عليها من الغرباء، وقد رأينا في المثال المقدم كيف أن المشغل تجاوز دوره كمشغل، وأصبح يتظاهر بالحب

والاهتمام الشديد بها، وتمظهر الإغواء في ملاحقتها بنظراته ومعاملتها معاملة خاصة برفق ولين لتصدق حبه واهتمامه، ليسهل صيدها فيما بعد.

2- عزل الضحية Isoler: يتمثل العزل في قطع علاقاتها بمن حولها فكم من حبيب يطلب من حبيبته فسخ حساباتها الافتراضية والتقليل من التواصل مع الصديقات وعدم التواصل مع الذكور. أما بالنسبة إلى الأب والأخ، فيحرمان البنت مثلا من الخروج في رحلات مع الأصدقاء أو المراجعة معهم أو حضور حفلات مختلطة، وقد وجدنا في دراسة الحالة أن المشغل يطلب منها عدم الحديث والتواصل مع بقية العاملات، وهو نوع من العزل عن العالم الخارجي ويبررون ذلك العزل عن الآخر بأنهم يعلمون من سلوك الأصدقاء خاصة الذكور مالا تعلم هي، والأفضل لها عدم صحبتهم ومرافقتهم؛ لأنهم قد يسيئون لها ويستغلونها فتصدّقهم المسكينة؛ لأنهم نجحوا في التشكيك في قدرتها على التّواصل وحماية نفسها من الآخرين واهتزت ثقتها في نفسها، وهنا تأتي المرحلة الموالية من حلقة العنف، وهي خفض القيمة.

3- خفض القيم Dévalorise: هو أن يقوم المعنّف بإبلاغ الضحية أنها لا تعلم ما يعلمه هو من خطورة العالم الخارجي، وأنها تنقصها التّجربة والحنكة وليست لها القدرة على التّواصل مع الآخرين الذين قد يستغلون طيبتها، وأغلبهم يكنون لها الشر وبهذه الكلمات تصدّق الضحايا كلام المعنف وتنظر له كأنه المنقذ من الضّلال. وقد تسقط المرأة أو الفتاة في كل المراحل التي ذكرناها بقطع النظر عن مستواها المعرفي وعمرها؛ لأن المعنف يستميت في إذلالها لدرجة تفقدها الثّقة في نفسها، فتصبح أسيرة طلباته فكم من فتاة قطعت علاقاتها بالعالم الافتراضي استجابة لطلب الحبيب أو الأخ وحتى من تبقي حساباتها، فإنها تمحو كل صورها التي كانت في جدارها وتستجيب لتحكمه في نوعية منشوراتها والتقليل من الصديقات ومنع دخول الذكور إلى صفحتها، وتمكنه من كلمات العبور لكل حساباتها ليستطيع مراقبتها خاصة مراسلاتها الخاصة. ومن خلال المثال الذي أوردت، تظهر الضحيّة مسالمة وتستجيب لكل الطلبات لا حول لها ولا قوة كطلب الزواج وطلب الإجهاض، وهي مسائل مهمة وتتطلب تفكيرا، لكن عندما تكون المرأة معنفة ومسلوبة الإرادة تكون مثل تلك القرارات من دون تفكير لإرضاء المعنف، بل وقد تلوم نفسها وتشعر بأن التقصير والإخلال منها وليس من المعنف، وهو ما سيحملنا إلى المرحلة الأخرى من مراحل العنف، وهي الذنب العكسي.

4- الذنب العكسي Inverser la culpabilité: رغم تهاطل أشكال العنف على الضّحية، فإن المعنّف يجعلها تبرّر العنف وتحمّل نفسها الذّنب في بعض الأحيان ولسان حالها يقول إن المعنف لا يخطئ وهو على صواب، وهي من قصرت، فتشعر بالندم في بعض الأحيان وتلوم نفسها على التقصير ولعل الذّنب العكسي يلاحق الضّحية في الحالة التي أوردناها؛ إذ تلوم نفسها على عدم تناول وسائل منع الحمل وغفرت له جريمة الإجهاض وجعلت مسؤولية الإنجاب تهمها هي فقط، في حين أن ذلك الأمر لا يستهان به، ومن الأولى دراسته بالشراكة بين الطرفين قبل وقوعه. ومن الأمثلة الأخرى عن الذنب العكسي، ندرج محاولة بعض ضحايا العنف تبرير العنف كقولهن: «لقد كان لباسي محتشما ما جعله يعنفني» أو «لقد كان طلبي في وقت غير ملائم وكان

مزاجه متغيرا» أو «كان علي أن لا أخرج في ذلك الوقت ولا أن أذهب إلى ذلك المكان المزدحم»، كي لا أتعرض للعنف.

5-مناخ خوف ورعب Climat de peur إن التّسلط المتزايد للمعنف وعدم اعترافه بذنبه يجعل الضحية تعيش في مناخ من الخوف والرعب، وتكون مرتعشة وغير قادرة على أخذ القرار رغم تهاطل الأسئلة في مخيلتها: هل تتمادى في العلاقة وما تمثله من خطر على صحتها كالأمراض المنقولة جنسيا والحمل غير المرغوب فيه؟ أم تقطعها؟ وإن قطعتها هل تبقى في عملها أم تطرد؟ إن وضعها الهش والعنف الذي سلط عليها جعلاها مسلوبة الإرادة وضعيفة الشّخصية. وفي المقابل يتّسم المعنف بالقّوة والسّيطرة ومزاجه رهن بعض الكلمات وسلوكه تعوّد العنف على أبسط الأشياء، فنجد الضحية تتمادى في الإذعان لرغباته، رغم قسوتها في بعض الأحيان كطلب الزواج على الصيغ غير قانونية أو طلب الإجهاض.

6- ضمان الإفلات من العقاب Assure son impunité: وهي الحلقة الأخيرة في سلسلة العنف، والتي تقودنا إلى الحلقة الأولى والتمادي في دوامة العنف وعدم الخروج منها ما لم تع الضحية بأشكال العنف المسلطة عليها ومحاولتها التحدي ووضع حد للعنف. في هذه المرحلة قد تُظهر الضحية غضبها، عندما تكثر وتيرة العنف ضدها، فتهدده بالشكوى أو بالتقاضي، فيهرع المعنف إلى إرضائها لتتنازل عن حقوقها، ويكثر هذا السلوك بين الأزواج عندما تقاضي الزوجة زوجها وتخرج من المنزل وتطالب بالنفقة، فيستعمل المعنف كل السبل كي يثنيها عن فعلتها، وهو يريد من وراء ذلك إرجاع العلاقات لإسقاط حقوقها والتهرب من العقاب. أما في الحالة المعروضة أمامنا، فإن الضحية تجهل القانون وتعيش في خصاصة تجعلها تذعن لآرائه كي لا يطردها من العمل، رغم أنها ضحية لعدة أشكال من العنف سندرجها تباعا. لذلك عوض التوجه لمقاضاته، فإنها توجهت لمؤسسة صحية وقامت بالإجهاض الدوائي، وستعود إلى نقطة الصفر وتستمر حياتها بنفس الشكل، إن لم يقع التعهد بها من الأخصائيين ومن هنا جاءت تسمية دائرة العنف، فهي دائرة مغلقة وتمر بنفس المراحل، وعندما تصل لآخر مرحلة تعود للمرحلة الأولى من جديد.

II - أشكال العنف المسلّط على المرأة من خلال الحالة المعروضة:

قد يتبادر لذهن الملاحظ أن المرأة في أوساط العمل قد تتعرّض خاصّة إلى العنف والابتزاز الجنسي، لكن بعد سرد بعض المعطيات من طرف المتضرّرة، نستطيع أن نستنتج أن هذه الحالة والعديد من أمثالها يعشن في دوامة جمعت أشكالا عديدة من العنف، سنذكرها تباعا مستندين إلى ما جاء في أقوالها من كلمات دالة عن ذلك.

1- **العنف الجنسي:** Sexual Violence هو سلوك يعتمده المعنف للوصول إلى تلبية رغبة جنسية، أو يهدد بتنفيذها دون موافقة الضحية أي بالإكراه. والإكراه لا يكون إكراها جسديا فقط بل قد يلجأ المعنف إلى

إكراه نفسي باعتماد التهديد بإيذاء عائلاتهم أو إكراه عاطفي عبر تهديدهم بالتّخلي عنهم بعد تعلّق الضّحية الشّديد بها أو تخويفها بالنّظرات أو بحركات الجسد، وقد يلتجئ المعنف في بعض الحالات إلى إجبار الضّحية على شرب الخمر أو الحبوب المخدرة ومن أهم أشكال العنف الجنسي نجد:

*تعقب الضحية: Stalking وهو سلوك متكرر يقوم به المعنف ويهدف إلى تخويف الضّحية ومتابعتها في الواقع، فيطوّقها بنظراته أو يتوجّه نحوها ببعض الحركات (كالغمز والابتسامة أو التهديد) وقد يترقبها في بعض الأماكن التي تمرّ منها أو تأتي لها، وقد يلاحقها حد الاحتكاك بها وقد يقوم بطلب بياناتها الشخصية كالاسم ورقم الهاتف، ويلح على ذلك وهناك تعقب افتراضي يتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي أهمها الاتصال الهاتفي المتكرر والرسائل الإلكترونية والتعليقات على بعض منشورات الضحية وطلبات الصداقة المتكررة، وقد يكون محتوى الرسائل صورا أو تسجيلات أو كلمات تحمل إيحاءات جنسية.

*التحرش الجنسي Sexual Harassment: هو سلوك جنسي يحدث في الأماكن العامة وفي مقرات العمل أو داخل الأسر، ويكون للمتحرش عادة موقع سلطوي (مدير، مدرس، حارس...) ويتخذ التحرش الجنسي عدة أشكال منها اللفظي والمتمثل في كلمات لها إيحاءات جنسية أو حركية؛ أي الاهتمام والغيرة والإغواء الجنسي، الوعود بالمال أو الزواج، أو التهديد المباشر بقطع العلاقة الغرامية أو العلاقة الاقتصادية إذا رفضت طلبه.

*الاعتداء الجنسيّ Sexual Assault: وهو كل سلوك أو فعل جنسي يقع دون رضاء الضحية، ويتم هذا الاعتداء باستخدام القوة البدنية أو أي ضغط آخر كالضغط العاطفي أو الاقتصادي، لإجبارها على الرضوخ للاعتداء الجنسي الذي يأخذ أشكالا عديدة مثل الملامسة الجسدية والتقبيل وإجبار الضحية على مشاهدة أفلام إباحية ومحاولة الاغتصاب.[5]

من خلال الحالة المعروضة للدرس، نستنتج أن أغلب أشكال العنف الجنسي مورست على الضّحيّة من التّعقب بالنّظرات إلى حد تطويقها واستدراجها إلى مكتب المشغّل وقيامه بالتحرش الجنسي عبر الكلمات والأفعال مثل اللمس من المناطق الحساسة، ثم المرور إلى الإيهام بالزواج والوصول إلى الاغتصاب باعتماد طرائق عنيفة ومتكررة، حتى أفرزت حملا غير مرغوب فيه.

2- **العنف الاقتصادي:** هو المنع من العمل أو التّصرف في الراتب أو الاستيلاء على الممتلكات الخاصة أو الحرمان من الميراث أو من التمتع بالوثائق الشخصية أو عدم إعطائها مستحقاتها من العمل كاملة؛ وهذا يظهر جليا في الأعمال الهشة عندما تُقبل في العمل دون تغطية اجتماعية ومنح وعطل ودون ضبط ساعات العمل، وفي بعض الأعمال الفلاحيّة (كالحصاد وجني الزيتون) تكون ساعات العمل غير محدّدة، وتستمر منذ شروق الشمس إلى مغربها مع راحة قصيرة في الزوال، ويكون فيها الأجر أقل من أجر الذكور، رغم أن المجهود

5- منظمة الصحة العالمية، الرابط http://bitly.ws/Qddq

واحد. وفي هذه الحالة، رصدنا عنفا اقتصاديا تعرضت له العاملة، تمثل في التهديد من حرمانها من العمل إذا لم تستجب لطلباته الجنسية في مرحلة أولى، وإلى طلب الإجهاض في مرحلة موالية.

3- **العنف الجسدي:** هو سلوك يمارس على الفرد ويتمثل في اللكم والصفع والركل، وقد تستعمل فيه أدوات حادة أو أجسام صلبة، وهو سلوك شائع في العنف الزوجي، وهو أكثر شكل متعارف عليه في العنف لدرجة أن بعضهم يختصر كلمة العنف في العنف الجسدي، ويتغافل على بقية الأشكال وهو عنف ظاهري يسهل معاينته وتقدير أضراره، ومتواجد بكثرة في المجتمع ويمارس خاصة على المرأة في بيتها وعلى عاملات المنازل وبعض المهن الهشة الأخرى، وقد تسكت المرأة على العنف بضغط من الأقارب والأهل والأصدقاء بتعلة أن «أغلب النساء يتعرضن للضرب ولست حالة شاذة» أو بتعلة «المحافظة على دارها وصغارها» وقد تسكت المرأة صاحبة العمل الهش على الضرب إثر تهديد المعنف أو الخوف من حرمانها من العمل أو جهلها بقانون 58 الذي يحمي المرأة من العنف بكل أشكاله، ويمكنها من حقها في التقاضي بسبب العنف المسلط ضدها.

4- **العنف النفسي:** وهو الألم الذي يسببه العنف الجنسي والاقتصادي والجسدي للضحية، وكذلك العنف اللفظي باعتماد كلمات السلبية بغاية السب والشتم أو بعض السلوكيات كالإهمال والاحتقار واللامبالاة، وهو عنف مخفي ويصعب إثباته، لكنه يخلّف مآسي كثيرة للضّحية قد تصل بها حالة من الاكتئاب والتفكير في الانتحار. لذلك لا يجب الاستهانة به ومعالجته من طرف أخصائيين في طب النفس وعلم النفس.

III - أسباب العنف الجندري:

- الوضعية الاجتماعية الهشة: من خلال الحالة نستنتج أنها فتاة عزباء نازحة من إحدى المدن الداخلية وعاطلة عن العمل، وليست لها شهادات علمية، وتعمل في وحدات سياحية، وليس لها عائل ولا مسكن، وهو ما يزيد في هشاشة وضعها الذي سيفسر بعد ذلك رضوخها لأشكال العنف الذي تعرضت له.

للعامل الاقتصادي دور كبير في تفشي العنف ضد المرأة، فقد تسكت المرأة على العنف عندما يكون العنف متأتيا من مشغلها لذلك تكون المرأة التّي تمتهن الأعمال الهشة أكثر عرضة من غيرها؛ لأنها مسلوبة الحقوق ولأن المشغل قد يناور بعملها، عندما يطلب منها طلبا وقد وجدنا من خلال الحالة التي عرضناها كيف أن المشغل كان يهددها في شغلها، عندما ترفض طلبه فكانت تستجيب لكل طلباته من أجل أن لا يحرمها العمل والأجر؛ لأنها غريبة على المنطقة ولا عائل لها إلا عائدات عملها. والأعمال غير متوفرة خاصة في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية ومع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، ستجد نفسها مضطرة لمواصلة عملها والرضوخ إلى كل الابتزازات بما في ذلك الجنسي، وما ينجر عن ذلك من آثار جسيمة ومتنوعة.

- الموروث الثقافي الذكوري الذي يكرس عنفا شديدا على المرأة من خلال بعض الأمثال الشعبية التي تمجد الذكر دون المرأة وفي بعض عاداته وطقوسه التي تفاخر بالذكر وتنقص من شأن الأنثى ما وصل بها في السابق إلى الوأد والختان والتصفيح في بعض المناطق. وتكريس ثقافة السّكوت على العنف لتفادي الفضائح التي قد تؤذي سمعة العائلة، فكم من امرأة أرغمت على العودة لبيت الزوجية لتفادي الطلاق وتشتيت العائلة، وخاصة صون عرض العائلة الذي يكون على حساب نفسية المرأة وصبرها وصحتها؛ لأن العودة إلى المكان الذي حدث فيه العنف يعتبر ملاذا غير آمن للمرأة وصغارها، وكم من امرأة عادت لبيت الزوجية وخرجت منه جثة هامدة بعدما تكررت معها أساليب العنف بأنواعها حد تصفية الجسد.

- انعدام الحوار: يقول المثل الشعبي «الكلمة الطيبة تكسر العود اليابس» جميلة هي الكلمة الطيبة التي تأسر القلب والنفس... وتجعل العود القاسي يلين حتى ينكسر احتراما وإجلالا[6]. ونستنتج من هذا المثل أن خير واق من العنف هو الحوار البنّاء الذي يهدف إلى الإقناع بأسلوب الحجة والدليل لا السب والشتم، كي يتم التّوافق رغم اختلاف وجهات النظر وقد تناول هابرماس فعل التواصل بوصفه فعلا اجتماعيا يتأسس بين الذوات المشاركة فيه ويحدث تفاعل بين الذوات لتنمي البعد الموضوعي والإنساني للعقل البشري، فنستبدل مفهوم الذاتية الذي اتخذته فلسفة الحداثة كمنطلق لبناء عالم عقلاني بمفهوم «تداخل الذاتيات»[7]؛ فعوض أن تكون الذّات الفردية معزولة الواحدة عن الأخرى في مواجهة العالم الموضوعي، يعلن هابرماس عن ضرورة التذاوت، وهو دخول كل الذوات في حوار عقلاني حر ومستمر فيما بينها من أجل الانعتاق الاجتماعي والفكري وهذا التواصل يقود إلى التفاهم من دون إكراه ويعتبر وسيلة لتجنب العنف بأنواعه وعدم التعصّب للحقيقة الواحدة واحترام وجهات النظر المختلفة.

إنّه تواصل من أجل الحوار وإثبات الذات المتواصلة مع غيرها بغاية إرساء علاقات اجتماعية جديدة لا تهتم للقوالب الجاهزة من معتقدات وأفكار وأخلاق؛ فالتحرر من النظرة الدونية للمرأة والنظر لها كمتعة جنسية والدوس على حقوقها من شأنه أن يخلق مناخا متشنجا، ويلقي هذا المناخ بضلاله على المجتمع فيؤثر على سلامة أفراده؛ لأن العنف ضد المرأة مهما كانت مكانتها عاملة في مصنع أو بنت في المنزل أو الأم في الأسرة، فسيؤثر ذلك سلبا كل من مكانه فالبنت أو المرأة التي تعيش في مناخ عنيف سيؤثر ذلك على تنشئتها، وتكون ذات شخصية هشة وتنعدم ثقتها في نفسها وتحبذ العزلة لخوفها من تكرر العنف، وستكون كائنا هشا، لا تقوى على بناء أسرة ورعاية أطفالها رعاية سليمة، وهي منكسرة من تكرر فعل العنف عليها. لذلك يجب إعادة النظر في طرائق معاملة المرأة عامة والشرقية خاصة التي تأذت من البيئة الذكورية وإعادة النظر في

6- الثقافة الشعبية، العدد27، 2014، ص36

7- J. Habermas, Théorie de l’agir communicationnel 1987, p.6

أساليب محاورة المرأة، واعتبارها فردا حرا وجب احترامه ومحاورته بطرائق صحيحة؛ لأنّ «الحوار دون الالتزام بضوابط أخلاقية أدنى إلى الثرثرة والتهريج أو العمل الصبياني»[8].

وقد وضع هابرماس لهذه الأخلاقيات قواعد علمية كي تقيم حوارا عقلانيا ناجحا بين الذوات؛ لأن التواصل ليس نشاطا عشوائيا، بل هناك شروط للتواصل في الحياة اليومية تستوجب تحريك التفاعل بين الأبعاد المعرفية الأداتية والأخلاقية العلمية والجمالية التعبيرية من أجل تحقيق التفاهم، هذه الشروط لخصتها عطيات أبو السعود في النقاط التالية:

- يتمّ النشاط التواصلي بين فردين أو أكثر داخل سياق عالم معيش، ومن حق كل شخص له القدرة على الكلام المشاركة في هذا النشاط التواصلي.

- يتمّ التفاعل بين المشاركين في الحوار عن طريق اللغة وعن طريقها يتمّ الوصول إلى نوع من التفاهم بتوظيف الجمل والعبارات.

- التجربة التواصلية هدفها الوصول إلى اتفاق بين الذوات المشاركة في التفاعل، وهذا يتطلب التقارب في وجهات النظر.

- النشاط التواصلي أو العمليّة التواصلية لابد لها من ديمقراطية الحوار.

- وجود الظروف التّي تضمن الإجماع الذي لن يتمّ الوصول إليه إلاّ عن طريق قوّة الأطروحة الأفضل، ولذلك لابد من قوة الحجة والبراهين التّي يقوم عليها التّواصل.

- أن يتحرّر التّواصل من أشكال الضغط والسيطرة وهيمنة كل طرف على الآخر والقهر الخارجي.[9]

- جهل الضحية لمفهوم العنف وتنوع أشكاله: ما يؤدي إلى السكوت عنه وعدم رفضه ومقاومته؛ فقد يُحصر مفهوم العنف في العنف الجسدي فقط، إضافة إلى أنّ بقية أنواع العنف لا يتوفر فيها الدليل مثل بعض حالات التحرش والعنف النفسي، خاصة في البيئة الثقافية الذكورية حيث العائلة تساهم في تكريس العنف بضغطها على الضحية لإسكاتها وعدم التوجه للسلطات خاصة في بعض قضايا العنف الجنسي كالاغتصاب والحمل خارج إطار الزواج؛ لأن ذلك يعتبر فضيحة وعارا يمسّ من سمعة العائلة، فيتم السكوت عليه أو إلزام المعتدي بالزواج من الضحيّة في بعض التشريعات التي تواطأت مع المعتدي وسلطت عنفا على الضحية القاصر. وفي بعض الأحيان، يقع تبرير العنف من الضحية ذاتها بدعوى أن أسباب العنف هو الحب الشديد

8- الشيخلي، أخلاقيات الحوار، 1994، ص9

9- هابر ماس، الأخلاق والتواصل، 2012، ص ص 149-150

الذي يكنه لها المعنف، سواء كان أبا أم أخا أم حبيبا بداعي الغيرة وخوفهم على الضحية فيتمادى المعنف مادام لم يجد ممانعة ورفض من الضحية ويكرر فعل العنف. فالتوعية بمفهوم العنف وأشكاله ضد المرأة ضروري في عملية القضاء على هذه الظاهرة والحد منها.

IV - آثار العنف: للعنف آثار متعددة أهمها

1- آثار جسدية: هي أضرار تصيب المعنفة وتتمظهر في رضوض وخدوش واحمرار في بدنها، وقد يصل الأمر إلى الكسور والتورم والنزيف الذي قد ينتهي إلى موت الضحية، وقد عايشنا في الواقع عدة جرائم عنف كأن يحرق المعتدي المنزل بمن فيه أو أن يطلق الرّصاص على الأم أمام أبنائها أو يضربها بآلة حادة حتى الموت، لذلك يجب الإسراع في الحد من هذه الظاهرة كي لا تعود بالسّلب على المجتمع.

2- آثار اجتماعية: تمثل المرأة نصف المجتمع وتتدخل بنسبة كبيرة في التنشئة والرعاية، وكل ألم تمر به المرأة ينعكس سلبا على العائلة والأطفال وعمليات التنشئة، وكذلك البنت فالفتاة التي تربت في العنف والضغط، ستكون ذات نفسية هشة وعديمة الشخصية ولا تقوى على تكوين عائلة وإنتاج ناشئة سليمة. لذلك نؤكد على ضرورة مناهضة العنف ضد المرأة من أجل مجتمع سليم تُحترم فيه المرأة وتتبوأ مكانة تليق بحجمها الديمغرافي والاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى نقلل من ظاهرة الطلاق والجرائم الاجتماعية التي تؤدي إلى تفكك الأسرة وتشرد الأطفال وخطر انضمامهم إلى شبكات الإجرام والمخدرات وبقية السلوكيات المحفوفة بالمخاطر؛ لأن غياب الأم يهدد العائلة، ووجودها هو الضامن للاستقرار الأسري بنسب كبيرة.

3 - آثار نفسية للعنف: هي آثار مدمرة، لكنها غير مرئية ولا تشعر بها إلا المرأة وبعض الأخصائيين الذين تحدثوا إليها والآثار النفسية هي نتيجة للعنف المتكرر بجميع أشكاله الذي سلّط عليها وعلى من معها من أبناء. تشعر المرأة المعنفة بالقلق والخوف الدائمين اللذين قد يتحولان إلى حالات من الاكتئاب تفكر على إثرهما المرأة في الانتحار، إذا لم تجد من يحتويها ويخفّف عنها شعور الاكتئاب في ظل عدم توفر الإحاطة الاجتماعية والنفسية.

4- آثار اقتصادية للعنف: أهمها الانقطاع المتكرر عن العمل وما لذلك من تأثير على عملية الإنتاج والإنتاجية؛ فالمرأة تمثل قوة عمل وقوة ديمغرافيّة وأي انقطاع عن الإنتاج بسبب غياب المعنفة عن عملها لعدم قدرتها عن ذلك له نتائج عكسية على الاقتصاد ككل، بالإضافة إلى تكلفة علاج المرأة المعنفة وما تتطلبه من عيادات وأدوية وآلات تتكلف باهظة على الدولة خاصة عندما تشتد وتيرة العنف، فتضطر السلطات المختصّة لتوفير مراكز للإيواء وأخصائيين للإحاطة بها وكل ذلك يتكلف باهظا على المجموعة الوطنية.

٧ - طرائق الوقاية من العنف:

صادقت الدولة التونسية على عدة اتفاقيات دولية مناهضة للعنف ضد المرأة، وقد تطور القانون المناهض لهذه الظاهرة في تونس وبلغ مراحل متطورة خاصة لما صادق مجلس نواب الشعب على القانون 58 المناهض للعنف ضد المرأة في 2017 وتدخلت الدولة التونسية باستراتيجيا للوقاية من العنف تمر بأربع مراحل هي:

أ- الوقاية: وتقوم بها الدولة من خلال مؤسساتها الصحية والاجتماعية والشبابية، وقد تم إحداث اليوم العالمي للوقاية من العنف ضد المرأة يوم 25 نوفمبر من كل سنة، تقام فيه تظاهرات للتوعية والتحسيس بأهمية الوقاية من العنف ضد المرأة، وتقوم مؤسسات الدولة بالشراكة مع بعضها بحصص توعوية لفائدة الفئات المستهدفة وهن النساء والفتيات، فيتم رصد مكان تواجدهن في المعاهد والإعداديات والمعامل والمزارع، وكذلك المرأة التي لا تعمل فقد يستغل تواجد مجموعة من النساء في مراكز التلقيح أو العيادات الخارجية في المستشفيات أو في جمعيات تنموية، فيتم تجميعهن داخل حلقات توعوية بحضور أخصائيين ولعل مؤسسة الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري في تونس هي مؤسسة رائدة في تغيير السلوك والتوعية في هذا المجال.

ب- التعهد: يشمل التعهد عدة مراحل قامت بها الدولة من أجل أن تجد المرأة المعنفة الخدمة الآمنة والناجعة، وقد بلورت الدولة استراتيجيتها الوطنية في قانون 58 القاضي بمناهضة العنف ضد النوع الاجتماعي الذي فسر عملية التعهد والمتابعة، وقسم المسؤوليات بين متدخلين كُثر، وتتولى وزارة المرأة التنسيق بين كل المتدخلين في الاستراتيجية ومتابعة سير عملها وإعداد التقارير السنوية لتقييم نتائجها. وأبرز المتدخلين في عملية التعهد، نذكر الفرق الأمنية المختصة في هذا المجال، وقد تم تكوين عناصرها على كيفية التعامل مع الضحية وإنارتها بكامل حقوقها وعدم إكراهها على الرجوع إلى المنزل ومساعدتها على توفير ملاذ آمن هي وأطفالها، وهنا يأتي دور مراكز الإيواء التي جهزتها الدولة لاستقبال المعنفات وإحالة المحضر إلى القضاء لتتبع الجاني وتمكين المرأة المعنفة من الإنابة العدلية؛ أي إن الدولة تتكفل بتوفير محام للدفاع عن حقها. ومن أبرز المتدخلين كذلك في شبكة التعهد نذكر المؤسسات الصحية التي تمكن المرأة المعنفة من شهادة توثق حجم الضرر الصحي، ليتم تعويضها ومعاقبة الجاني. وقد تكون المرأة المعنفة حالة اجتماعية. وهنا يأتي الشريك الرابع وهو وزارة الشؤون الثقافية وكذلك المجتمع المدني ممثلا في بعض الجمعيات التي تستقبل الأطفال خارج إطار الزواج وتقدم للمعنفة مساعدات عاجلة، وقد تمنح المعنفة في بعض الأحيان تمويلا ذاتيا كي تفتح مشروعا تستقل به ماديا.

ج- الحماية: وتدخل فيها حماية معطياتها الشخصية وحمايتها الجسدية وحماية من معها من أطفال، لكي لا تستغل من طرف من يقدمون لها خدمات الإيواء والتعهد والتتبع: ويشمل متابعة حالات العنف كي لا تتكرر عمليات العنف خاصة عندما تستقل المرأة المعنفة ماديا قد تكون عرضة للعنف من جديد من أجل

الاستيلاء على مشروعها. لذلك تعمل وزارة المرأة من خلال مندوبياتها وكذلك وزارة الشؤون الاجتماعية على متابعة النساء المعنفات ووقايتهن من تكرّر حوادث العنف المبني على النوع ضدهنّ.

د- المتابعة: من خلال بعض مرشدين للاطمئنان على حياتها وطريقة عيشها، كي لا تكون ضحية العنف مرة أخرى، وقد تتم هذه المتابعة بالتوعية المستمرة بضرورة رفض العنف وعدم القبول به والسكوت عنه.

تبدو استراتيجية الدولة نظريا تسير في المسلك الصحيح، خاصة بعد المصادقة على قانون الوقاية من العنف ضد المرأة عدد58 سنة 2017 وبعد إحداث المرصد الوطني للوقاية من العنف ضد المرأة والخط الأخضر 1899 الذي يقوم بالإرشاد القانوني، ويقدم خدمات نفسية وتقديم سند معنوي والتخفيف عن الضحية ويربط بين المعنفة وبقية المتدخلين الذي يقع توجيهها إليهم، لكن رغم رفع الوعى حول أشكال العنف وضرورة التصدي له تبقى عديد النقائص أهمها غياب مراكز الإيواء في كل الولايات وتأثير البيئة الثقافية والأهل على بعض المعنفات وإجبارهن على التنازل عن حقوقهن، وكذلك عدم إمكانية تطبيق بعض بنود القانون كالتي تتحدث على ضرورة الاستماع إلى المعنفة في مكتب خاص لضمان سرية المعطيات نظرا لعدم جاهزية البنية التحتية في بعض المحاكم والمستشفيات ومراكز الأمن للتعهد بالمرأة المعنفة لغياب مكتب خاص لاستقبالها.

VI - التوصيات:

- تكثيف التوعية حول حقوق المرأة العاملة من ناحية وأشكال العنف من ناحية أخرى، وضرورة مناهضتها.

- دعم المنظمات والجمعيات الداعمة لحقوق المرأة، والتي تعمل على إيجاد حلول فعالة لمناهضة ظاهرة العنف.

- تعزيز قدرة المرأة على الريادة والقيادة وتقوية ثقتها بنفسها، كي لا تكون طريدة سهلة لعمليات العنف.

المراجع العربية:

- ابن منظور لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان، المجلد الثاني، ج9، 2010.
- شيخلي، عبد القادر، أخلاقيات الحوار، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1994.
- عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق على عبد الواحد وافي، ج2، ط3 القاهرة، دار نهضة.
- يورغن هابر ماس، الأخلاق والتواصل، ترجمة أبو النور حمدي أبو النور حسن، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 2012.

المراجع الفرنسية:

- Pierre bourdieu, la domination masculine, aux Etudions du seuil 1998, p88
- J. Habermas, 6 **Théorie de l'agir communicationnel 1987** Rationalité de l'agir et rationalisation de la société, trd. JM. ferry. paris 1987

المجلات:

- نهلة شجاع الدين، سبعون وسبعون مثلا من قريتي، الثقافة الشعبية، العدد 27، 2014
- الحوار المتمدن - العدد: 1680، المحور: الحركة العمالية والنقابية - 21/9/2006 - 12:11

المراجع الإلكترونية:

- منظمة الصحة العالمية، الرابط (http: //bitly.ws/Qddq) تاريخ الدخول 5 غشت 2023
- مقال حول النسوية على الرابط (http: //bitly.ws/QdEc) تاريخ الدخول 5 غشت 2023

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com